الأمانة العامة
القطاع الاجتماعي
إدارة السياسات السكانية
والمغتربين والهجرة

الهجرة القسرية في المنطقة العربية:
نظرة عامة حول الأزمة واستجابة الدول الأعضاء
وجهود جامعة الدول العربية

يوليو/ تموز 2016

قائمة المحتويات

ص

- **مقدمة 3**
- **اللاجئون في المنطقة العربية وجهود الدول العربية في إطار الاستجابة للأزمات 5**
  - الأزمة السورية
  - الأزمة العراقية
  - الأزمة الليبية
  - الوضع في الصومال
  - الوضع في السودان
  - الأزمة اليمنية
  - اللاجئون الفلسطينيون
  - اللاجئون العرب في الدول الأوروبية
- **جهود جامعة الدول العربية في إطار الاستجابة إلى الهجرة القسرية الناتجة عن الأزمات في المنطقة العربية 13**

الهجرة القسرية في المنطقة العربية:
نظرة عامة حول الأزمة واستجابة الدول الأعضاء
وجهود جامعة الدول العربية

مقدمة:

تعد قضية اللاجئين في المنطقة العربية هي الأطول عهداً في العالم والتي استمرت بدءاً بالتهجير العربي الفلسطيني من الأراضي المحتلة إلى تفاقم حالات اللجوء والنزوح مؤخراً في أنحاء مختلفة من الوطن العربي، حيث أدت الأحداث التي شهدتها بعض الدول العربية – وخاصة خلال الست سنوات الأخيرة – إلى وجود حركة من اللجوء والنزوح بصور مختلفة فردية وجماعية، مما شكل مفصلاً متجدداً في المعاناة الإنسانية.

فالهجرة القسرية هي نمط منتشر من المنطقة العربية وإليها وعبرها. وكثيراً ما يحدث هذا النمط من الهجرة في موجات مفاجئة وواسعة، قد تنتج حالات نزوح مؤقّت أو مزمن للمواطنين داخل بلدانهم أو خارجها، كما أن النزوح الثانوي – أو ما يُعرف بالهجرة المتجددة – هو أيضاً ظاهرة شائعة في المنطقة. وكثيراً ما لا تقتصر آثار الأزمات وموجات الهجرة القسرية على رعايا البلدان المتضررة، بل تطال المهاجرين الدوليين الذين يعيشون ويعملون في تلك البلدان وقت نشوب النزاعات[1].

ومع تزايد أعداد اللاجئين في العالم، وبصورة خاصة في العالم العربي – الذي يعتبر المصدّر وكذلك المستضيف الأول للمهجرين قسراً حيث تقع فيه ثلث النزاعات التي أسفرت عن النزوح واللجوء على مستوى العالم[2] – بسبب الكوارث الإنسانية والكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية، وغزو العراق، والأعمال الإرهابية الطائفية والمذهبية، واستمرار العنف في الصومال، بالإضافة إلى الأزمة السودانية، وتبعات الأحداث في كل من سوريا وليبيا واليمن، تبرز تحديات ما تفرضه هذه الأزمات المتعددة الجوانب والمجتمعة في أغلب الأحيان، وهو ما يحتم على المجتمع الدولي البحث عن حلول عملية لما أفرزته هذه الأزمات من لجوء ونزوح لأعداد كبيرة من سكان المنطقة.

---

[1] تقرير الهجرة الدولية لعام 2015: الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والمنظمة الدولية للهجرة، 2015.

[2] http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=23948#.VtQVbebsT0Q

وللجوء تداعيات كبيرة على مختلف مناحي الحياة في بلدان الجوار والدول المستقبلة والمضيفة للمهاجرين القسريين واللاجئين، فهناك أعباء سياسية لتبعاتها مع دول الأصل، وأخرى أمنية تتعلق بالأعداد الكبيرة التي تستقبلها هذه الدول ومسألة تنظيمها وإدارتها والتعامل معها، واقتصادية تعود لتأمين إغاثات غذائية وصحية وملاجئ آمنة وتعليم ومراكز خدمية لأسر وأطفال اللاجئين، وكذلك أعباء اجتماعية تفرضها حالة اللاجئين وكيفية اندماجهم وتعاطيهم مع ظروفهم الجديدة وسكان المناطق والبلدان المضيفة. هذه الجملة من الأعباء تفرض تعهدات كبيرة ومسؤوليات حماية قد تعجز بعض الدول عن تحملها.

كما أن للجوء والنزوح والتهجير القسري تداعيات كبيرة على الأسرة نفسها من تشريد واضطهاد، وما يترتب عليه من أثار نفسية خاصة لدى فقدان الوالدين أو أحدهما أو التعرض للتعنيف أو الاعتقال أو الملاحقة في بعض الأحيان خلال رحلة اللجوء إلى بلد آخر أو حتى في حالات النزوح داخل البلد الواحد، وما يتبع ذلك من عدم الاستقرار والافتقار إلى الخصوصية في مخيمات اللاجئين، بالإضافة إلى الأعباء الأخرى المتمثلة في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسرة.

وإن كانت جميع فئات المجتمع تتأثر سلباً بالحروب والنزاعات المسلحة والكوارث فإن للنساء والأطفال النصيب الأكبر من ذلك، حيث تعد شريحة النساء والأطفال الأكبر والأكثر ضعفاً وهشاشة، فوفقاً للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR تشكل النساء والفتيات حوالي 50 في المئة من أي مجموعة من اللاجئين أو النازحين[3]، ويشكل الأطفال حوالي نصف الأشخاص النازحين قسراً في العالم[4].

ويعد تدهور الحالة الاقتصادية للاجئين أحد العوامل الأساسية التي تساهم في تفاقم معاناة اللاجئين بصورة عامة واللاجئات بصورة خاصة، مما يجعلهن عرضة للإتجار بهن أو الإجبار على توقيع عقود عمل تحرمهن من أبسط الحقوق الأساسية مثل الحق في حرية الحركة.

فاللاجئون في محاولتهم للبحث عن مكان آمن للعيش قد يضطرون للتعامل مع عصابات التهريب وقد يقعون في أيدي تجار البشر مثلهم مثل المهاجرين الراغبين في الهجرة بطرق غير شرعية مما يخلق ما يسمى بـ"تدفقات الهجرة المختلطة". وتشكل تحركات الأعداد المتزايدة من اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين من المنطقة العربية الذين يلجؤون إلى الرحلات البحرية الخطيرة في المتوسط معرضين حياتهم للخطر مصدر قلق متزايد وخصوصاً بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي.

[3] http://www.unhcr-arabic.org/pages/4be7cc27475.html
[4] http://www.unhcr-arabic.org/pages/4be7cc274ab.html

اللاجئون في المنطقة العربية وجهود الدول العربية في إطار الاستجابة للأزمات[5]:

الأزمة السورية:

يشكل الوضع الإنساني في سوريا تحدياً كبيراً؛ حيث بلغ عدد اللاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في فبراير 2016 أكثر من 4.8 مليون لاجئ، 53% منهم أقل من 18 سنة. ويشكل النساء والأطفال ثلاثة أرباع عدد اللاجئين السوريين. ويوجد 2.1 مليون لاجئ مسجلين في كل من: الأردن (639,704)، والعراق (246,051)، ولبنان (1,067,785)، ومصر (118,512)، وأكثر من 29 ألف لاجئ بدول شمال أفريقيا، حيث تتحمل المنطقة العربية العبء الأكبر لهذه الأزمة، هذا بالإضافة إلى تركيا التي تستضيف 2,715,789 لاجئ. ويقدّر عدد النازحين داخلياً الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية بـ 7.6 مليون نازح، كما أن هناك 1,037,760 شخص سوري طالب الحصول على حق اللجوء في أوروبا (في الفترة ما بين أبريل 2011 وأبريل 2016).

ويستضيف **لبنان** 36% من اللاجئين السوريين في المنطقة، بالإضافة إلى 100 ألف لاجئ فلسطيني من المقيمين في سوريا. ويشكل اللاجئون السوريون والفلسطينيون 40% من السكان. وسجلت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أكثر من 60 ألف حالة ولادة لدى النازحين السوريين في لبنان. ويعيش 86% من اللاجئين السوريين في 242 قرية تعتبر من القرى الفقيرة، ويعيش حوالي 16% في 2000 مخيم عشوائي، و40% في مباني غير مكتملة ومخازن فارغة ومواقف سيارات.

وفي **الأردن** يوجد 80% من اللاجئين خارج المخيمات، والعدد الباقي موزع على 5 مخيمات (الزعتري، مريجيب الفهود، الحديقة، السايبر ستي، الأزرق). وقد تم إنشاء مركز استقبال (رباع السرحان)، كما وفر الأردن فرص تعليمية في المدارس لـ 150 ألف طالب سوري، كما قامت الحكومة بتنظيم سوق العمل بحيث يستوعب العمالة السورية وفق تصاريح لهذه الغاية. بالإضافة إلى تأمين المخيمات بالبنية التحتية اللازمة لها

---

[5] المعلومات والإحصاءات الواردة في هذا الجزء تستند على:

- التقارير والبيانات المختلفة المنشورة على موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: www.unhcr.org
- البيانات المنشورة على موقع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى: www.unrwa.org
- الأوراق المقدمة من الدول العربية حول جهودها في مجال الهجرة واللجوء، الاجتماع الثاني لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة، الأمانة العامة، مايو 2016.

من خلال تقديم الخدمات التعليمية والصحية والطرق والمياه والكهرباء وغيرها، وكذلك الأمر خارج المخيمات. تقدم الحكومة الأردنية وبعض الجمعيات الأردنية الخيرية والمنظمات الدولية المساعدات للاجئين داخل المخيمات وخارجها.

أما في **العراق**، فقد تم إنشاء عدة مشروعات للعناية باللاجئين السوريين؛ حيث أقامت الحكومة مجمعات سكنية في محافظتي ميسان والبصرة (300 وحدة سكنية في كل محافظة)، كما يوجد مخيمات مجهزة للاجئين السوريين في محافظة الدهوك بإقليم كردستان: "مخيم دوميز" و"مخيم بردرش" وكذلك في محافظة أربيل/ مخيم باسرمة. ويوجد بهذه الأماكن مرافق خدمية من مدارس وأسواق ومساجد ومراكز صحية ومحطات ضخ مياه الأمطار والصرف الصحي وشبكات للكهرباء.

ويوجد **بمصر** 160 ألف سوري مسجل لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام 2015، في حين أن إجمالي عدد السوريين الحاصلين على تصريح بالدخول إلى مصر قدر بحوالي 300- 500 ألف سوري في الفترة من 2013- 2015 وفقاً للبيانات الواردة من وزارة الدولة لهجرة وشؤون المصريين بالخارج. وبلغ عدد اللاجئين السوريين في مصر ثلاثة أضعاف اللاجئين من الجنسيات الأخرى. لا يوجد بمصر مخيمات للاجئين، بل يندمجون مع المصريين ويتساوون في أية مزايا وكذلك في الدعم المقدم من الحكومة المصرية في مجالات الطاقة والخبز والمدارس وفقاً للضوابط الموضوعة في هذا الشأن.

ووفقاً للبيانات الإحصائية المتوفرة من قبل الحكومة **السعودية** من بداية 2011 وحتى 2016/3/13 دخل إلى المملكة: من المقيمين 2 مليون سوري، والقادمين للزيارة بأنواعها 500 ألف سوري، والقادمين لغرض إقامة أو عمل 71 ألف سوري. وتم تسهيل منح السوريين تأشيرات زيارة لأقاربهم وتسهيل دخولهم المملكة للبقاء بجانب أسرهم ولم شملهم، كما تم إعفاء القادمين بتأشيرات زيارة والمتأخرين عن المغادرة في الوقت المحدد من العقوبات والغرامات المالية، كما تم تسهيل مغادرة القادمين بتأشيرات زيارة أو الوافدين المقيمين في المملكة الممنوحين لجوء من بعض سفارات الدول الأوروبية المتواجدة في المملكة، بالإضافة إلى تمكينهم من أداء فريضة الحج وتوفير الإمكانيات اللازمة لهم. وتم استيعاب القادمين بتأشيرات زيارة في سوق العمل السعودي، والسماح لهم بالعلاج في المستشفيات الحكومية مجاناً، وقبول أبنائهم في المدارس والحكومات الحكومية مجاناً. كما تم إضافة الأطفال المولودين داخل المملكة على إقامة آبائهم. كما بلغ عدد السوريين في **السودان** عام 2015 حوالي 140 ألف شخص.

الأزمة العراقية:

أدى تدهور الوضع الأمني إلى موجات جديدة من النزوح الداخلي. فخلال الأعوام التي تلت الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003، وجد الملايين أنفسهم مجبرين على ترك منازلهم وسط تفاقم أعمال العنف. فبين فبراير 2006 وأبريل 2008 فقط تعرض 1.5 مليون شخص للنزوح الداخلي، في حين فر مئات الآلاف إلى الأردن وسوريا وغيرها من بلدان المنطقة.

ويشهد العراق عودة العديد من اللاجئين العراقيين، وخاصةً من سوريا، ولا يتمكن هؤلاء العائدون غالباً من العودة إلى مواطنهم الأصلية، مما يؤدي إلى نزوح ثانوي جديد داخل العراق. ومن الأشخاص الذين تضرروا من تجدد أعمال العنف في العراق أكثر من 246 ألف لاجئ سوري وعشرات الآلاف من اللاجئين العراقيين الذين عادوا إلى بلدهم بحثاً عن أمان نسبي بعيداً عن الحرب في سوريا. وبحسب التقديرات الحكومية، نزح حوالي 1.8 مليون شخص في العراق، رحل الكثيرون منهم إلى إقليم كردستان العراق الذي يستضيف أيضاً أكثر من 95% من اللاجئين السوريين في العراق، بالإضافة إلى آلاف النازحين داخلياً ومجموعات اللاجئين الآخرين.

وقد وصل عدد اللاجئين وملتمسي اللجوء والعائدين والنازحين داخلياً وعديمي الجنسية داخل العراق في نهاية ديسمبر 2015 إلى أكثر من 1.3 مليون شخص، وذلك وفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتشير هذه التحركات الدائرية وموجات النزوح المتعددة إلى التحديات التي تواجهها الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والتنمية لوضع الخطط اللازمة لتنظيم حركات النزوح في ظل النزاعات الحادة وحالات انعدام الأمن التي تشهدها المنطقة.

الأزمة الليبية:

أدت الأزمة الإنسانية في ليبيا خلال الفترة الماضية إلى تزايد أعداد اللاجئين الليبيين بالإضافة إلى مغادرة وترحيل العمالة المهاجرة العربية والإفريقية والشرق آسيوية من الأراضي الليبية، مما أدى إلى أزمة لاجئين على الحدود الليبية، خلفت تداعيات على مختلف أبعاد الهجرة الدولية، وأدت إلى تكدس مئات الآلاف من اللاجئين بما فيهم أطفال ونساء وشيوخ في مساحات محدودة وفي ظروف معيشية صعبة ومتردية في أغلب الأحيان، مما أدى إلى انتشار بعض الأمراض وسلوكيات العنف والاعتداءات وضغط شديد على

موارد الغذاء. وبحلول ديسمبر 2014 قُدر عدد النازحين داخلياً في مختلف أنحاء ليبيا بـ 360 ألف شخص نتيجة تصاعد الصراع المسلح في النصف الأخير من 2014، ويقدر عدد النازحين حالياً في البلاد حتى أكتوبر 2015 بـ 535 ألف شخص (83,697 عائلة). ويتمركز حوالي ربع النازحين داخلياً (105 ألف نازح) في مدينة بنغازي الشرقية. ويعيش في طرابلس وبنغازي حوالي 28 ألف لاجئ مسجل لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وحوالي 8,900 طالب لجوء.

ويعد المهاجرون الذين كانوا يقيمون في ليبيا قبل اندلاع الأحداث من أكثر الفئات التي تأثرت. ولا يتوفر الكثير من المعلومات عن العمال المهاجرين الذين قد يكونون محاصرين، أو نازحين داخلياً، أو مجبرين على عبور الحدود البرية والبحرية، أو غير قادرين على العودة من ليبيا إلى وطنهم الأم و/أو غير راغبين بذلك. وفي أوائل عام 2015، قدر عدد العمال المهاجرين الذين لا يزالون في ليبيا بحوالي 150 ألف عامل، بينهم نحو 5 آلاف شخص من الفئات الضعيفة وبحاجة إلى المساعدة.

وخلال الفترة بين 20 فبراير إلى 16 أكتوبر 2011 تم تسجيل دخول 1.304.327 شخص وافد من ليبيا إلى **تونس** من بينهم 119.303 تونسي و976.946 ليبي و208.078 من جنسيات مختلفة. وفي إطار الاستجابة لهذه الأزمة، قامت تونس بإنشاء خلية مركزية للطوارئ، وإحداث مخيم الشوشة الذي آوى الآلاف من المهاجرين وطالبي اللجوء الذين يحتاجون المساعدة، حيث تم التكفل بهم وتوفير الخدمات الغذائية والرعاية الصحية الأساسية والأنشطة التعليمية لفائدتهم. كما لعبت العديد من الهياكل العمومية دوراً هاماً في الإحاطة بالمهاجرين من بينها المراكز الاجتماعية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة شؤون المرأة والطفولة والمسنين (مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي ومراكز الإحاطة والتوجيه الاجتماعي والمراكز المندمجة للشباب والطفولة) التي تولت مساعدة المهاجرين الفاقدين لسند عائلي ومادي وذلك خاصة من خلال القيام بالمتابعة الصحية والنفسية لكافة المهاجرين واللاجئين وخاصة للأمهات والرضع، وتوفير مختلف احتياجاتهم الأساسية؛ ووضع رقم أخضر على ذمة اللاجئين لتلقي الإشعارات حول الفئات الهشة؛ وتوفير فضاءات بكل من بن قردان ورمادة وبني خداش لإيواء الأطفال غير المصحوبين والمعرضين للعنف والنساء حديثات الولادة أو ضحايا العنف؛ وتوفير الرعاية المؤسساتية المؤقتة للأطفال اللاجئين غير المرافقين المهددين والنساء اللاجئات ضحايا العنف الجنسي وضحايا سوء المعاملة؛ وتوفير الرعاية في فضاءات التنشيط و(الإيداع) اليومي لفائدة الأطفال والمراهقين ولأفراد العائلات اللاجئة الذين يقطنون المخيمات أو

القاطنين لدى العائلات التونسية؛ والإحاطة بالأطفال غير المصحوبين من خلال إيوائهم في مكان آمن ورعايتهم، وكذلك الإحاطة وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والتربوي للأطفال المقيمين مع أسرهم بالمخيمات؛ وإنشاء خلية ميدانية متعددة الاختصاصات بمخيم الشوشة رأس جدير.

وتعد ليبيا نقطة عبور رئيسية على طرق الهجرة غير النظامية عن طريق البحر إلى أوروبا، فقد وصل 54 ألف شخص إلى إيطاليا من ليبيا منذ مطلع 2015 وحتى يونيو 2015 فقط. وتظهر الإحصاءات الخاصة بمنطقة البحر المتوسط التي أعدتها المنظمة الدولية للهجرة أنه وصل إلى إيطاليا 54,660 مهاجر عام 2015 أغلبهم من ليبيا.

الوضع في الصومال:

قبل اندلاع النزاع في أوائل التسعينات، تسببت موجات الجفاف وأعمال العنف المتكررة، إلى جانب الصعوبات الاقتصادية، بنزوح ملايين الصوماليين ما أثّر على نمط حياتهم. وبين يناير وأغسطس 2011، أشارت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن عدد الوافدين إلى اليمن من القرن الأفريقي قد بلغ 60 ألف شخص أي ضعف العدد الذي سجل في العام السابق. كما أن هناك 100 ألف شخص نزحوا في أواخر عام 2014 نتيجة الجفاف، والنزاعات، وعمليات الإخلاء القسرية، والنقص في الفرص المعيشية، وحوالى 80 في المائة منهم نزحوا داخلياً.

يتوزع اللاجئون القادمون من الصومال في مختلف أنحاء المنطقة العربية، ويقيم القسم الأكبر منهم في المخيمات والمدن في شرق أفريقيا. ويبلغ عدد السكان الإجمالي في الصومال 10 ملايين شخص، بينهم 970 ألف لاجئ في البلدان المجاورة المضيفة كاليمن، ويبلغ عدد النازحين أكثر من 1.1 مليون، ويقيم معظمهم في المدن كمقديشو.

الوضع في السودان:

لا يزال السودان يشهد موجات كبيرة من النزوح الداخلي في ظل فترات طويلة من النزاعات، وانعدام الاستقرار والكوارث الطبيعية. وفي أوائل عام 2015، بلغ عدد النازحين داخلياً 3.1 مليون شخص جراء النزاعات، وامتداد العنف من جنوب السودان، وتكرر الكوارث الطبيعية المفاجئة والبطيئة الظهور، بما في ذلك الفيضانات وموجات الجفاف. وتفيد تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي بأنه في عام 2013 وحده، نزح

داخلياً 319,700 شخص على الأقل بسبب الفيضانات التي ضربت العديد من البلدان. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 670 ألف لاجئ من السودان يقيمون في بلدان أخرى كتشاد، ومصر، وكينيا (هذا الرقم قد يشتمل على مواطني جنوب السودان).

وفي عام 2014 استقبل السودان حوالى 2000 مهاجر سوداني عائد، وهم بحاجة إلى المساعدة بعد أن اضطروا إلى الهرب من الأزمات التي تعصف بجمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا وسوريا، أو طردوا عقب الاشتباكات التي دارت في تشاد.

وصُنف السودان ضمن أول 15 بلد منشأ التي توافدت منها القوارب إلى إيطاليا في عام 2014 حسب تصريحات إدارة الأمن العام الإيطالية. حيث يشكل السودان مركز عبور لموجات الهجرة والنزوح المختلطة من إريتريا وبلدان أخرى في القرن الأفريقي.

الأزمة اليمنية:

كان للأحداث في اليمن تداعيات مهمة على الحراك السكاني وهجرة اليمنيين للدول المجاورة. وتدل بعض المؤشرات على نزوح أعداد كبيرة من اليمنيين، حيث شهد عام 2015، وفقاً للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ارتفاعاً هائلاً في عدد النازحين داخلياً نتيجة الصراعات الأخيرة، وقد تم تسجيل أكثر من مليون شخص كنازحين داخلياً في جميع أنحاء البلاد.

يوجد في اليمن 245,801 لاجئ مسجل (يشكل الصوماليون 95 في المئة منهم) و9,397 طالب لجوء (معظمهم من إثيوبيا)، وعدد من اللاجئين من إريتريا وسوريا والعراق، حيث أن هؤلاء يعتبرون اليمن نقطة العبور إلى دول مجلس التعاون الخليجي. وتشير بيانات المنظمة الدولية للهجرة أن عدد المهاجرين إلى اليمن من القرن الأفريقي ومن أثيوبيا خاصةً، وطالبي اللجوء من الصومال، قد ارتفع خلال الفترة الماضية مع استغلال الشبكات الإجرامية المهربة للمهاجرين الاضطرابات السياسية في البلاد لتكثيف نشاطاتها. وفي عام 2014، أشارت الأمانة العامة للهجرة المختلطة إلى أن 91,592 مهاجراً من القرن الأفريقي قد عبروا خليج عدن والبحر الأحمر إلى اليمن، أي بزيادة بلغت 40 في المائة مقارنة مع الوافدين في عام 2013 الذين وصل عددهم إلى 65,319 شخصاً.

القضية الفلسطينية:

- يوجد 5.1 مليون لاجئ فلسطيني مسجل لدى وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، يعيش ثلثهم أو ما يزيد عن 1,4 مليون لاجئ في 58 مخيم معترف به للاجئين في كل من الأردن ولبنان وسوريا وقطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية.
- أدت عمليات التهجير القسري للشعب الفلسطيني إلى إحداث خلل في نسبة السكان داخل فلسطين بحيث أصبح أكثرية الفلسطينيين مهجرين خارج وطنهم، مما يلقي مسؤولية قانونية دولية على عاتق المجتمع الدولي تتمثل في تطبيق قرارات الشرعية الدولية وخاصة القرار رقم 194 الصادر عن الأمم المتحدة القاضي بضمان عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم.
- وقد تم تهجير الفلسطينيين على مراحل؛ فالهجرة الأولى بدأت خلال النكبة عام 1948، حيث تم تهجير أكثر من 800 ألف فلسطيني خارج وطنهم، أما الهجرة الثانية فكانت خلال حرب عام 1967، حيث تم تشريد موجة واسعة من الفلسطينيين قدرت بنحو 300,000 فلسطيني من الضفة الغربية وقطاع غزة. وتواصلت الهجرات الفلسطينية وبوتيرة أقل مما حدث في عام 1948 وعام 1967 بسبب الحروب والسياسات الاقتصادية والأمنية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني والتي أدت إلى تهجير عشرات الآلاف من الفلسطينيين بشكل مستمر طوال سنوات الاحتلال.
- ووفقاً لدراسة صادرة سنة 2009 عن جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، فإنه يوجد حوالي 22 ألف فرد هاجروا للإقامة خارج الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 2007–2009، علماً بأن هذا العدد لا يشمل الأسر التي هاجرت بالكامل. كما أشارت النتائج إلى أن 23% من المهاجرين للخارج هاجروا إلى الأردن و 20%هاجروا إلى دول الخليج العربي، وأكثر من خمس المهاجرين (21%) هاجروا إلى أمريكا، وهناك عشرات الآلاف هاجروا خلال السنوات الأخيرة إلى عدد آخر من البلدان العربية والأجنبية ونسبة منهم إلى الدول الأوروبية.
- **أما فيما يتعلق بهجرة الفلسطينيين من مخيمات اللجوء في الدول العربية،** فنجد أن الحروب والصراعات المسلحة في العديد من الدول التي يتواجد فيها اللاجئون الفلسطينيون أدت إلى هجرات قسرية متتالية لأعداد كبيرة من الفلسطينيين إلى دول أخرى، طلباً للأمن والعيش الكريم المؤقت إلى حين تمكينهم من العودة إلى وطنهم، حيث:

- بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في **العراق** عام 2003 بعد الاحتلال الأمريكي حوالي 40 ألف فلسطيني، تعرض أكثرهم إلى عمليات تهجير قسري جديدة مما أدى إلى هروب الآلاف منهم من العراق وتوزعهم في عدد من الدول العربية والأوروبية وأمريكا اللاتينية.
- تواصلت هجرة اللاجئين الفلسطينيين من **لبنان** إلى أوروبا على مدى السنوات الماضية، هرباً من الأوضاع الاقتصادية السيئة والفقر والبطالة وانعدام سبل الحياة الكريمة، حيث ارتبطت الهجرة بالحروب الأهلية والاعتداءات والحروب الإسرائيلية وخاصة بعد العام 1982 ومجازر صبرا وشاتيلا.
- هجَّرت الأزمة **السورية** أكثر من نصف الفلسطينيين اللاجئين داخل سوريا وخارجها، إلى البلدان المجاورة بما فيها الأردن ولبنان ومصر وتركيا والعراق وعدد آخر من البلدان الأجنبية. فمخيم اليرموك الذي كان يعد أكبر تجمع للاجئين الفلسطينيين في سوريا والذي كان يستضيف أكثر من 150 ألف فلسطيني قبل اندلاع النِّزاع في سوريا تضاءل عدد سكانه إلى أقل من 25 ألف، كما أنه أصبح مستهدفاً من قبل قوى متصارعة مختلفة، ونتيجة منع دخول مواد الإغاثة الإنسانية للمخيم توفي أكثر من 128 شخصاً من الجوع وفقاً لمنظمة العفو الدولية. ولا يزال المخيم يتعرض للاعتداءات المستمرة التي حولت حياة الفلسطينيين إلى جحيم وأصبحت فيه الحياة لا تطاق، ما دفع غالبية سكانه إلى الفرار والهجرة القسرية من المخيم طلباً للأمن والمكان الآمن.

اللاجئون العرب في الدول الأوروبية:

- أصبحت مشكلة اللاجئين في جنوب أوروبا من أكبر التحديات التي تواجهها دول الاتحاد الأوروبي ومنطقة الشنجن مجتمعة. وتشكل اليونان معبراً رئيسياً أمام اللاجئين والمهاجرين إلى المجر ودول البلقان. وتتفاوت نسبة الجنسيات التي تلجأ إلى هذه الدول الأوروبية يشكل السوريون نسبة 28% منهم. وتمثل تركيا معبراً رئيسياً للمهاجرين واللاجئين من وسط آسيا ودول شرق المتوسط، إذ يغادرون متجهين إلى تركيا ومنها يتوجهون نحو اليونان أو رومانيا أو بلغاريا. وتعد اليونان البوابة الرئيسية إلى أوروبا ودول الاتحاد الأوروبي، خصوصاً للمغادرين من سوريا ونسبتهم 59%، ومن اليونان يمر اللاجئون عبر مقدونيا وصربيا للتوجه شمالاً نحو المجر والنمسا. وهناك طريق آخر للمهاجرين واللاجئين إلى أوروبا ويمر عبر البحر المتوسط الذي يشهد غرق الكثير من مراكب التهريب بين الحين والآخر متجهين نحو إيطاليا وإسبانيا بشكل خاص.

- يقدر العدد الذي استضافته **تركيا** من اللاجئين السوريين في 2015 بحوالي 2.7 مليون لاجئ، ويعيش حوالي 261,000 منهم في المخيمات. ومنذ بداية الأزمة السورية في العام 2011، استجابت تركيا لتدفق اللاجئين من خلال الإعلان عن نظام حماية مؤقت لطالبي اللجوء السوريين مع حقوق محدودة بما في ذلك الوصول المنظم لسوق العمل، كما قامت بإنشاء 22 مخيماً، مع مخيمين إضافيين قيد الإنشاء.
- يوجد في **اليونان** حالياً 54 ألف لاجئ ومهاجر (8,521 في الجزر 45,603 داخل الدولة في البر الرئيسي، في حين أن القدرة الاستيعابية للمخيمات في الجزر هي 7,450 وفي البر الرئيسي 36,090) وبلغ عدد الوافدين الجدد في 29 مارس 2016، 766 شخص. وقد اضطرت اليونان لاستضافة هذه الأعداد بسبب غلق الحدود في أماكن أخرى في أوروبا.
- حتى أبريل 2016، كان يوجد 332,494 شخص سوري قدم طلب لجوء في **ألمانيا**، و313,445 شخص في **صربيا**، و110,300 شخص في **السويد**، و72,505 شخص في **المجر**، و39,131 شخص في **النمسا**، و31,963 شخص في **هولندا**. أما في **النرويج وسويسرا** 627 ألف لاجئ سوري مسجل في الفترة من فبراير 2011 حتى مايو 2016. ولا تتوفر معلومات دقيقة عن مخيمات اللاجئين في هذه الدول إلا المتوفرة عن طريق المواقع الإخبارية بعد حدوث أعمال شغب أو عنف في هذه المخيمات.

<u>جهود جامعة الدول العربية في إطار الاستجابة إلى الهجرة القسرية الناتجة عن الأزمات في المنطقة العربية:</u>

تقوم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ممثلة بقطاعاتها وإداراتها المختلفة بتكثيف أنشطتها والتنسيق الحثيث مع المنظمات الدولية المعنية ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات الإغاثة الدولية، وذلك لإعداد الدراسات والتقارير حول المهاجرين واللاجئين وتنسيق التعاون لاتخاذ الإجراءات اللازمة ووضع الاستراتيجيات والسياسات التي من شأنها توفير المعونات والمساعدات الإنسانية اللازمة وحماية اللاجئين والاستجابة للأزمات في المنطقة العربية، وكذلك تفعيل اتفاقيات التعاون المشترك لإحياء ودعم وتحديث "الاتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين" والعمل على تفعيلها.

وفي ضوء التحولات الهامة التي تمر بها المنطقة العربية، قامت جامعة الدول العربية بإصدار مجموعة من القرارات واتخاذ التدابير التي من شأنها ضمان حقوق الإنسان بما فيها حقوق اللاجئين والنازحين والمهاجرين القسريين بمن فيها النساء والأطفال والشباب، فقد عكفت جامعة الدول العربية بأجهزتها المختلفة على اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي تدعم ذلك منها على سبيل المثال:

- أصدر **مجلس الجامعة** بمستوياته المختلفة (مستوى المندوبين، المستوى الوزاري، مستوى القمة) عدة قرارات وبيانات بشأن الأزمات في المنطقة العربية والأوضاع الإنسانية للاجئين والنازحين جراء هذه الأزمات وتقديم المساعدات الضرورية لهم. بالإضافة إلى صدور عدة قرارات بشأن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة.
- قامت بعض **المجالس الوزارية المتخصصة** مثل مجلس الشؤون الاجتماعية العرب ومجلس وزراء الصحة العرب ومجلس وزراء الشباب والرياضة العرب بإصدار عدة قرارات بشأن أوضاع اللاجئين السوريين.
- عقد المؤتمر الإقليمي العربي تحت عنوان "**حق الأطفال في التعليم في حالات الطوارئ**" في شهر يونيو 2011 بالتعاون مع مؤسسة "إنقاذ الطفل" والبنك الدولي.
- قامت الأمانة العامة بمساعدة بعض الطلبة السوريين من خلال تأمين أماكن لهم في الجامعات العراقية واللبنانية والتركية والبرتغالية والليتوانية، وقامت بتفعيل فكرة التعليم عن بعد، والحصول على تفضيلات وإعفاءات من المصروفات الدراسية من عدد من المؤسسات التعليمية.
- اعتماد "**إعلان مراكش**" الصادر عن المؤتمر العربي الرابع رفيع المستوى لحقوق الطفل (مراكش 2010)، خلال الدورة العادية الثالثة والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة (بغداد 2012)، كمنهاج عمل تلتزم به الدول الأعضاء خلال الخمس سنوات القادمة للارتقاء بأوضاع الطفولة في المنطقة العربية. وقد تضمن الإعلان جزء خاص بمواجهة التأثير السلبي للنزاعات المسلحة على الأطفال.
- تنظيم مؤتمر تحت عنوان "**الاستجابة الإنسانية وتنسيق العمل التعاوني من أجل الشعب السوري**" في مارس 2013، وذلك بالتعاون مع منظمة التعاون الإسلامي والمنتدى الإنساني.
- تنظيم "**الاجتماع التشاوري الإقليمي حول الهجرة والتنمية في المنطقة العربية**"، بمقر الأمانة العامة خلال شهر يونيه 2013، وذلك بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM). وتضمن البيان الصادر عن الاجتماع عدة بنود تخص اللاجئين؛ حيث أكد

المشاركون على أن اللجوء القسري لأعداد متزايدة من اللاجئين من بعض الدول العربية يشكل عبئاً على خطط التنمية مما يستلزم تضافر الجهود الدولية لمواجهة هذه الأعباء، وأن تنامي أعداد اللاجئين والنازحين نتيجة الظروف التي تمر بها بعض بلدان المنطقة العربية يعد من أهم التحديات التي تواجه العالم العربي في موضوع الهجرة. وأوصى المشاركون بأهمية التنسيق على المستوى الإقليمي والدولي لتقديم المساعدة للاجئين.

- تنظيم "**المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية**" الذي عقد خلال شهر يونيه 2013، وتضمن إعلان القاهرة الصادر عنه فقرة من خمس بنود حول المهاجرين واللاجئين والنازحين داخلياً، نص أول بند فيها على: *"الالتزام بحماية ورعاية حقوق جميع المهاجرين، بما في ذلك اللاجئين والنازحين، وهو أمر ضروري لتعظيم مساهمتهم في بلدان المنشأ والمهجر على حدٍ سواء"*.
- تنظيم "**الاجتماع الخامس عشر لرؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان في الدول العربية**" بمقر الأمانة العامة في شهر مارس 2014، وذلك بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وتضمنت مخرجاته أولويات المنطقة العربية ومن ضمنها: *أثر التغيرات الديمغرافية بصفة عامة وخاصة الهجرة القسرية الناتجة عن النزاعات والحروب والاحتلال على التنمية في المنطقة العربية"*.
- اعتماد **إعلان القاهرة للمرأة العربية وخطة العمل التنفيذية لاستراتيجية النهوض بالمرأة العربية** "**أجندة تنمية المرأة في المنطقة العربية لما بعد عام 2015**" من قبل مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته العادية (144) بتاريخ 2015/9/13. ويتضمن إعلان القاهرة فقرة تنص على: "إيلاء اهتمام خاص لحماية النساء والفتيات تحت الاحتلال واللاجئات من كافة أشكال العنف والاستغلال خلال فترات عدم الاستقرار والنزاعات المسلحة والحروب وخلال دورات النزوح واللجوء.
- اعتماد **استراتيجية وخطة العمل التنفيذية حول** "**حماية المرأة العربية: الأمن والسلام**" من قبل مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته العادية (144) بتاريخ 2015/9/13، والتي تهدف إلى ضمان توفير الرعاية والحماية للنساء والفتيات في المناطق التي تسودها النزاعات والصراعات المسلحة.

- إعداد وثيقة "**المبادئ التوجيهية لضمان حقوق الأطفال في حالات الطوارئ**" بالتعاون مع مؤسسة إنقاذ الطفل الدولية، بهدف كفالة حماية فعالة ومستدامة لحقوق الطفل قبل وخلال حالات الطوارئ وما بعدها، وتنظيم آليات التدخل للاستجابة الإنسانية وتنسيقها عبر توضيح الأدوار والمسؤوليات بين كافة المتدخلين.
- العمل على إعداد "**الاستراتيجية العربية للنهوض بأوضاع الطفولة في الوطن العربي لما بعد 2015**" وخطة العمل التنفيذية الخاصة بها، والتي تتضمن عدد من القضايا التي تمثل أولويات لقضايا حقوق الطفل في المنطقة العربية منها حقوق الأطفال في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة، ووضع الأطفال اللاجئين.
- تنظيم **زيارات ميدانية لمخيمات اللاجئين** في دول الجوار السوري قام بها وفد رفيع المستوى من الأمانة العامة برئاسة الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية؛ حيث قام الوفد بزيارة إلى كل من جمهورية العراق والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية خلال عامي 2013 و2014، وذلك للاطلاع على أوضاع النازحين السوريين في تلك الدول، والتقى الوفد أثناء زيارته بالمسئولين عن تنظيم أوضاع النازحين السوريين، وقام بزيارات ميدانية للمخيمات، وتعرف على الجهود التي قامت بها حكومات دول الجوار السوري والصعوبات التي واجهتها، بالإضافة إلى التعرف على الاحتياجات ذات الأولوية. وقد قدم الوفد توصياته بشأن وضع اللاجئين السوريين إلى مؤتمري الكويت الأول والثاني الدوليين للمانحين.

كما قامت الشيخة حصة آل ثاني مبعوث الأمين العام لشؤون الإغاثة الإنسانية بزيارة اللاجئين السوريين على الحدود السورية التركية في أكتوبر 2013، وزيارة أخرى إلى الأردن ولبنان والعراق في يناير 2014.

هذا بالإضافة إلى البعثة التي أوفدتها الأمانة العامة إلى الحدود الليبية المصرية والتونسية في أبريل 2011 بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR، وذلك بهدف تقييم أوضاع اللاجئين احتياجاتهم واستجابة المنظمات الدولية لذلك.

كما شارك وفد من الأمانة العامة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي بزيارة مراكز للاجئين في كل من موريتانيا وتشاد.

- بادرت الأمانة العامة بعقد سلسلة من الاجتماعات بالتعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمات الدولية المعنية وذلك بهدف **تنسيق الجهود الدولية للاستجابة وتقديم المساعدات الإنسانية للشعب الليبي** خلال الأزمة الليبية، وكذلك دعم الشعب اليمني خلال الأزمة اليمنية. وقد تمخض عن ذلك مجموعة من

الآليات لمتابعة التنسيق بين الجهات المعنية. وقد قامت الأمانة العامة بالفعل بإرسال بعثتين من المساعدات الإنسانية إلى داخل الأراضي الليبية محملة بالمساعدات والأغذية والدواء اللازم، كما قامت البعثة بتفقد مخيمات العالقين على الحدود الليبية المصرية.

- المشاركة في **المؤتمرات الدولية الثلاث للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سورية**، الذين عُقدوا في دولة الكويت في أعوام 2013 و2014 و2015. وخلال هذه المؤتمرات، شدّد الأمين العام على ضرورة بذل المزيد من الجهود لتخفيف معاناة اللاجئين السوريين والعبء الذي تتحمله الدول العربية المجاورة لسوريا، كما تم عرض تقارير حول الزيارات التي قامت بها وفود من الأمانة العامة لمخيمات اللاجئين السوريين في دول الجوار.
- أصدر الأمين العام **نداءً مشتركاً** مع الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي بتاريخ 2014/6/29 ناشدا فيه جميع الأطراف العسكرية المتحاربة في سورية الالتزام بالوقف الشامل لإطلاق النار وجميع أعمال العنف والقتال بكافة أشكالها، وذلك بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، لإفساح المجال أمام منظمات الإغاثة للقيام بواجباتها وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للمناطق المنكوبة في جميع الأراضي السورية. ودعا الأمينان العامان جميع الأطراف والقوى الإقليمية والدولية الفاعلة المعنية بمجريات الأزمة السورية إلى دعم هذا النداء المشترك، وتضافر الجهود لحث الحكومة السورية وجميع الأطراف العسكرية المتحاربة على الالتزام بإعلان هدنة والوقف الشامل لإطلاق النار وجميع العمليات العسكرية.
- أصدر الأمين العام **بياناً** بتاريخ 2014/7/10 أكد فيه على استمرار صفة التعاون المشترك بين الجامعة العربية والأمم المتحدة، مشيراً إلى أن الأولوية في هذه المرحلة هي ضمان وقف القتال وإدخال المساعدات الإنسانية بشكل فوري، حقناً لدماء الشعب السوري، ولمواجهة الكارثة الإنسانية التي تواجه ملايين السوريين وخاصةً النازحين واللاجئين منهم.
- في إطار الاهتمام **ببناء قدرات المسئولين في الدول العربية**، نظمت الأمانة العامة بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR والمنظمة الدولية للهجرة IOM، ورشتي عمل تدريبيتين في مجال تعزيز حقوق المهاجرين واللاجئين والنازحين داخلياً؛ حيث عُقدت الأولى خلال شهر ديسمبر 2013، والثانية خلال شهر يونيو 2014. وقد شارك في ورشتي العمل مسئولون من الدول العربية الأعضاء يمثلون الوزارات المعنية بشؤون الهجرة والمغتربين، والجهات المعنية بحقوق الإنسان. كما تم تنظيم ورشة

عمل تدريبية حول موضوع "الهجرة غير النظامية وتدفقات الهجرة المختلطة"، وذلك في نوفمبر 2015 بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR وبمشاركة متميزة للمنظمة الدولية للهجرة IOM ومفوضية الاتحاد الأوروبي. وقد شارك في هذه الورشة ممثلون عن الجهات المعنية في الدول العربية المتوسطية.

- حرصاً على إدماج المنظمات الشبابية في كل القضايا التي تمسهم لاسيما القضايا الملحة مثل قضية الهجرة واللجوء، نظمت الأمانة العامة في إطار الدورة الرابعة للجامعة المتوسطية للشباب وبالتعاون مع المرصد الوطني للشباب بتونس واللجنة العالمية للصليب الأحمر ICRC والاتحاد العالمي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر IFRC وبدعم من مركز شمال–جنوب التابع لمجلس أوروبا **مجموعة نقاش مركزة focus group حول "الشباب والهجرة القسرية"** في الفترة من 4–6 مايو 2016، وذلك بمشاركة المنظمات الشبابية العاملة في مجال الهجرة القسرية في بعض الدول العربية مثل الأردن وتونس ولبنان ومصر، بالإضافة إلى بعض المنظمات الشبابية العاملة في نفس المجال في الدول المستقبلة للاجئين في أوروبا. وقد قام ممثل عن مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتونس بإدارة بعض جلسات مجموعة النقاش المركزة. وناقشت المجموعة العديد من التحديات التي يواجهها اللاجئين بشكل عام والشباب منهم بشكل خاص، كما تطرقوا أيضاً إلى التحديات التي تواجه المنظمات الشبابية العاملة في هذا المجال. وخرجت المجموعة بعدة توصيات تتعلق بالسياسات والمنظمات الشبابية ودور الإعلام.
- وحرصاً على تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية بشأن الهجرة الدولية في المنطقة ومنع ازدواجية الجهود وضمان وجود رسالة واستراتيجية للهجرة على نطاق منظومة متسقة، قامت الأمانة العامة بطرح مبادرة لإنشاء **مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية** برئاسة كل من: جامعة الدول العربية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM). ويشارك فيها 12 وكالة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة وعلى رأسها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR).
- تم إنشاء **اللجنة الأفريقية العربية الفنية التنسيقية المعنية بالهجرة (TCCM)** تنفيذاً للقرار رقم (4) الصادر عن القمة العربية الأفريقية الثالثة التي عقدت بالكويت في شهر نوفمبر 2013 القرار بشأن تعزيز الشراكة العربية الأفريقية في مجال الهجرة. ومن المقرر أن تقوم اللجنة بمساعدة الاتحاد الأفريقي وجامعة

الدول العربية علي تقديم المساندة التحليلية والفنية والاستشارية من أجل تحقيق عدة أهداف من بينها الدعوة إلي إصلاح القوانين والسياسات المتعلقة بالمهاجرين واللاجئين والسعي إلى ذلك من خلال عقد ورش العمل والندوات والبيانات العامة وبرامج التوعية بهذا الشأن.

- تم إنشاء **عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة (ARCP)** وذلك بموجب قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 7833 بتاريخ 2014/9/7 في دورته العادية (142) بشأن دورية انعقاد اجتماعات التشاور الإقليمية حول الهجرة في المنطقة العربية بوصفها "عملية تشاور إقليمية". وقد عقدت عملية التشاور اجتماعها الأول يومي 27-2015/4/28، وتم الاتفاق على أن تكون الأمانة العامة لجامعة الدول العربية هي الأمانة الفنية لها. وتعد عملية التشاور بمثابة منتدى مرن غير رسمي وغير ملزم للدول العربية الأعضاء لتسهيل الحوار والتعاون بينهم فيما يتعلق بقضايا الهجرة ذات الاهتمام المشترك، ومن ضمنها قضايا اللجوء والنزوح والهجرة القسرية، وكذلك الهجرة المختلطة.
- قامت الأمانة العامة بعقد **جلسة لمجموعة دول الجوار الأوروبي العربية** يوم 2015/4/28 على هامش الاجتماع الأول لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة ARCP، حيث تم إصدار ورقة حول الموقف العربي حيال سياسة الجوار الأوروبية المجددة فيما يتعلق بقضايا الهجرة واللجوء، وتم رفع هذه الوثيقة إلى الاتحاد الأوروبي في إطار المشاورات التي أجراها الاتحاد بشأن "سياسة الجوار الأوروبية المجددة" التي تسعى إلى تعزيز العلاقات الثنائية والإقليمية بينه وبين البلدان المجاورة له، والتي من ضمنها المشاورات بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومفوضية الاتحاد الأوروبي.
- في إطار التحضير الجيد لمشاركة الجانب العربي في الاجتماع رفيع المستوى بشأن التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين الذي تعقده الجمعية العامة للأمم المتحدة على هامش دورتها الواحدة والسبعين بنيويورك يوم 19 سبتمبر 2016، تعقد الأمانة العامة **اجتماعاً استثنائياً لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة (ARCP)**، بالتعاون مع المنظمات والجهات المعنية العاملة في المنطقة العربية وعلى رأسها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR، والمنظمة الدولية للهجرة IOM، وبمشاركة العديد من المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة.
- تم عقد **اجتماع تشاوري على مستوى السفراء أعضاء مجلس الأمن ونظرائهم المندوبين الدائمين لدى جامعة الدول العربية** تحت الرئاسة المشتركة لكل من جمهورية مصر العربية عن جانب مجلس الأمن

ومملكة البحرين عن الجانب العربي، وذلك بمقر الأمانة العامة يوم 2016/5/21. وقد تم خلال الاجتماع مناقشة عدة قضايا منها التداول فيما يواجه المنطقة والعالم من تحديات نتيجة لتزايد أعداد اللاجئين والنازحين وأنشطة الهجرة غير الشرعية وتداعيات ذلك على مستقبل الأمن والسلم الإقليمي والدولي.

- وإدراكاً للحاجة الماسة إلى تحديث **الاتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين في الدول العربية** التي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الجامعة بموجب قراره رقم 5389 بتاريخ 1994/3/27 الصادر في دورته العادية رقم 101، تواصل الأمانة العامة جهودها بالتعاون مع الدول الأعضاء ومع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR لتحديث الاتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين بما يتناسب مع الأوضاع في المنطقة، وموائمتها مع المعايير الدولية.

وختاماً، ينبغي التأكيد على ضرورة تكاتف الجهود بين كل الأطراف الفاعلة في المنطقة حتى نواجه مشكلة اللاجئين وتداعياتها المختلفة سواء على دول الأصل أو الدول المضيفة لهم أو دول العبور. ومن هنا تبرز أهمية التعاون بين الدول والمنظمات الدولية والإقليمية العاملة في المنطقة وكذلك مؤسسات المجتمع المدني حتى نتمكن من تقليص الآثار السلبية الناجمة عن هذه المشكلة. ونظراً لأن جامعة الدول العربية هي المنظمة الإقليمية التي تضم في عضويتها دول المنطقة التي تعد أكثر مناطق العالم تضرراً من هذه المشكلة، وحيث أن لديها من الآليات المستحدثة ما يمكنها من التنسيق بين الدول العربية الأعضاء في مجال الهجرة – من خلال عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة ARCP – ويمكنها كذلك من وضع خطط عمل وتنفيذ أنشطة مشتركة بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى العاملة في المنطقة – من خلال مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية – ولذلك تؤكد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية على أهمية التعاون مع الأطراف المختلفة عن طريق المشاركة الفعالة في هذه الآليات حتى يمكن العبور بالمنطقة من هذه الأزمة والوصول بها إلى تحقيق التنمية المنشودة.

L.azzam